تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية

أ. بودخدخ كريم
جامعة جيجل

أ. بودخدخ مسعود
جامعة جيجل

الملخص:

يلعب قطاع السياحة دورا مهما ورئيسيا في دعم حركية النشاط الإقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام ومن ثم دعم معدلات النمو وازدهار النشاط الإقتصادي خصوصا لما يشمله من جوانب وأنشطة عديدة يكون لها الإستفادة الكبيرة من رقي وتطور هذا القطاع، ومن ثم التأثير إيجابا على حركية الإقتصاد، وعادة ما يرتبط قطاع السياحة بقطاع السفر ومن ثم يبرزان في شكل قطاع واحد يعتبر من أهم مصادر الدخل والنمو الإقتصادي في عديد البلدان.

وباعتبار أن قطاع السياحة والسفر هو قطاع ذو بعد دولي فإن تطور هذا القطاع في أي دولة مرتبط بمدى تنافسيته قطاعها مع بقية قطاعات دول العالم، حيث أن هذه التنافسية هي التي توضح مستوى تطور هذا القطاع ومن ثم فهي تبرز بمثابة مؤشر أداء يمكن من معرفة واقع القطاع ، وبالنسبة للجزائر فإن تنافسية قطاعها لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات الدولية نظرا لضعف إطاره التنظيمي والقانوني، ضعف البنى التحتية الأساسية وكذا قلة الوعي والفهم الوطني للسياحة وهذا ما عزز من بقاء صناعة هذا القطاع على الهامش، ومن ثم بروز جملة تحديات اموضوعة أمام الدولة للنهوض بهذا القطاع والمتمثلة أساسا في:زيادة الإنفاق الحكومي في المجال السياحي، تطوير البنى التحتية لبلوغ المعايير الدولية، تبني استراتيجية ترويجية فعالة ، تحسين الخدمات الصحية والأمنية ونشر الثقافة والوعي السياحي في المجتمع.

Abstract :

Tourism sector as a vital sector that plays an important role in supporting the mobility of economic activity and thus supporting the growth and prosperity of economic activity, Especially for what many activities that it cover which also benefit of the large size of tourism sector, and usually the travel sector associated with tourism sector so we can Highlight the tow in the form of a single sector which is a key source of income and economic growth in many countries.

As the travel and tourism sector is the sector with an international dimension, the Development of this sector in any country is related to the sector competitiveness with the rest of the world, which describes the evolution of this sector and therefore stand out as a performance indicator that can show us the reality of the sector.

For Algeria, travel and tourism sector competitiveness still weak and far from the world levels, this situation make many challenges for Algerian authorities to develope the tourism sector because it`s running for a real economic activity rather than an economic activity depending to Hydrocarbons, these challenges are: increasing public spending in tourism sector, developing the infrastructures, improving services in the different activities, The adoption of effective promotional strategy and the Dissemination of culture and tourism awareness in the community.

المنارة للاستشارات

مقدمة :

يلعب قطاع السياحة دورا مهما ورئيسيا في دعم حركية النشاط الإقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام ومن ثم دعم معدلات النمو وازدهار النشاط الإقتصادي خصوصا لما يشمله من جوانب وأنشطة عديدة يكون لها الإستفادة الكبيرة من رقي وتطور هذا القطاع، ومن ثم التأثير إيجابا على حركية الإقتصاد.

وقد شهدت السياحة على المستوى العالمي تطورات كبيرة نظرا لاستفادتها من التطورات العديدة التي مست الجانب الخدماتي سواء ما تعلق الأمر بوسائل النقل،الإتصال،الراحة....الخ والتي ساهمت إلى حد كبير في تعزيز القدرات السياحية للعديد من الدول، إضافة إلى مساهمتها في التأثير إيجابا على تطور السياحة المتعلق سواء بالطبيعة أو بالآثار التاريخية.

وكغيره من القطاعات الإقتصادية يعرف القطاع السياحي تزايد المنافسة الدائرة حوله بين مختلف دول العالم، سعيا ورغبة منها إلى استقطاب أكبر عدد من السياح ومن ثم الإستفادة من التأثيرات الإيجابية لذلك التوافد على اقتصادياتها المحلية سواء كان تأثيرا مباشرا أو غير مباشر.

وتحوز الجزائر على قدرات كبيرة في مجال السياحة تؤهلها لتبوء مرتبة متقدمة بين الدول السياحية لو تم استغلال ما تحوز عليه من موارد وإمكانيات، لكن الواقع يشير إلى أن قطاع السياحة وكغيره من بقية القطاعات يعاني من تدهور كبير ولا يعكس حقيقة ما تملكه الجزائر من قدرات في هذا المجال، وهذا ما يتجلى في تنافسية هذا القطاع مقارنة مع بقية الدول من خلال تقرير تنافسية قطاع السياحة والنقل العالمي، وعلى هذا الأساس وفي ظل واقع قطاع السياحة في الجزائر، فإن هذا الأخير يواجه العديد من التحديات التي تعتبر بمثابة العوائق التي تحول دون تطور هذا القطاع وتعزيز مكانته في النشاط الإقتصادي بالجزائر.

وانطلاقا مما سبق فإننا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية: **ماهو واقع تنافسية قطاع السياحة في الجزائر؟ وفيما تتمثل التحديات التي تواجهه انطلاقا من ذلك؟**

المنارة للاستشارات

المحور الأول: مدخل إلى التنافسية

إن تزايد الرغبة والحاجة إلى الإستمرارية في التطور وتحسين الأداء سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي دفع إلى تزايد الإهتمام بمفهوم "التنافسية"، حيث أنه وفي ظل ما يعيشه العالم في مختلف المجالات من مناخ عمل مفتوح أين تسود قواعد السوق من حرية في النشاط ومساواة أمام القانون، فإن الإهتمام بمدى القدرة على المنافسة وكيفية العمل على تحسينها يعتبر الشغل الشاغل لجميع الأطراف الفاعلة سواء على المستوى الجزئي (مؤسسات،قطاعات) أو على المستوى الكلي (الدول)، باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للبقاء والإستمرار ومن ثم التطور والإزدهار.

1. مفهوم التنافسية:

تبرز العديد من التعاريف التي تدور حول مفهوم "التنافسية"، والتي لا تختلف في الحقيقة إلا من حيث مؤشرات قياسها التي يعتمد عليها في تعريف هذا المفهوم، حيث أن التنافسية بمعناها المبسط تعني "القدرة على المنافسة في السوق "، وهذا ما جاء في تعريف المعهد العربي للتخطيط الذي يشير إلى أن [1]: "التنافسية الوطنية تتعلق بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الإقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى".

فتنافسية الشركات تعني قدرتها على المنافسة وذلك بتوفير سلع وخدمات تستطيع من خلالها النفاذ والإستمرارية في الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها [2]: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى" .

أما تنافسية القطاع فيقصد بها [3]: "قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة.

المنارة للاستشارات

في حين أن تنافسية الدول تعرفها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي على أنها [4]: "القدرة على إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي".

ويشهد مفهوم تنافسية الدول نقاشا واسعا بسبب اختلاف كل طرف في رؤيته للمعايير التي من خلالها يمكن الحكم على قدرة هذا البلد أو ذاك على المنافسة فيها مع بقية الدول الأخرى في العالم، حيث أن تحديد مدى قدرة الدولة على المنافسة مع بقية الدول يكون انطلاقا من جملة مؤشرات كلية، هاته الأخيرة كثيرة ومتنوعة وتشمل عدة مجالات منها: معدلات النمو، وضعية الميزانية وميزان المدفوعات، حجم التدفقات الرأسمالية، حجم الديون...الخ، حيث في حين يشير طرف معين إلى جملة مؤشرات يرتكز عليها مفهوم تنافسية الدولة، يشير طرف آخر إلى مؤشرات أخرى يراها أكثر دلالة وتعبيرا عن مدى قدرة الدولة على التنافس، وهي التي ينعكس فيها الإختلاف بين الكتاب والإقتصاديين فيما يخص تعريف التنافسية الدولية.

2. أنواع التنافسية:

تبرز التنافسية على عدة أنواع كما يلي [5]:

أ-**تنافسية التكلفة أو السعر**:فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية وكذا يزيد الإقبال على خدماته بصورة أفضل.

ب-التنافسية غير السعرية: وتشمل:

ب_1 التنافسية النوعية: و تشمل إضافة إلى النوعية و الملائمة و تسهيلات التقديم، عنصر الإبتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة، وذات النوعية، والأكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى و لو كانت أعلى سعرا من السلع المنافسة.

ب_2 التنافسية التقانية : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات تتميز بارتفاع المستوى والتطور التكنلوجي.

المنارة للاستشارات

3. أهمية التنافسية:

إن ظهور العولمة وتزايد الإتجاه نحو التحرير وفتح السوق الوطنية أمام مختلف المتعاملين الدوليين زاد من حدة التنافس وصعوبة المحافظة على المكانة السوقية سواء كان ذلك وطنيا أو دوليا، إذ أن ذلك يتطلب تزايد الإهتمام بدراسة وتقييم درجة التنافسية سواء تعلق الأمر بالمؤسسة،القطاع أو الدولة لمعرفة واقع ومكانة النشاط مع بقية المتعاملين، ومن ثم وبناءا على نتائج تلك الدراسة يتم اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة التي تساهم في تعزيز التنافسية.

والجدير بالذكر أنه بقدر ما للعولمة من سلبيات على درجة التنافسية خصوصا بالنسبة للدول النامية نظرا لصعوبة التنافس مع الدول المتقدمة، إلا أن لها إيجابيات عديدة تتجلى بالخصوص فيما تخلقه من دوافع وحوافز على التطور،الإبداع والإبتكار في مختلف الجوانب التي تسمح بتعزيز التنافسية، مما ينتج عنه آثار إيجابية على المخرجات النهائية من سلع وخدمات.

المحور الثاني: واقع تنافسية قطاع السياحة في الجزائر دوليا

إن ارتكاز قطاع السياحة في تطوره على توافد السياح الأجانب جعل من ارتباطه بقطاع السفر أمرا ضروريا، وهذا ما تجلى في اعتبار الهيئات الدولية المتخصصة كلا من السياحة والسفر قطاعا واحدا نظرا لتكاملهما وترابطهما،وقد تزايدت أهمية موضوع التنافسية في هذا القطاع بحكم أنه قطاع خدماتي وعلى درجة كبيرة من الحساسية اتجاه تفضيلات السياح التي تؤثر فيها عديد العوامل والمحددات.

1. نظرة حول أهمية قطاع السياحة والسفر:

يحوز قطاع السياحة والسفر على أهمية وتأثير اقتصادي كبيرين، حيث أنه وتبعا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة فإن عدد السياح الأجانب الوافدين بلغ 924 مليونا سنة 2008 بزيادة قدرها 2% عن ما سبق تسجيله سنة 2007، وانطلاقا من

المنارة للاستشارات

التأثير المباشر وغير المباشر لهذا القطاع في المجال الإقتصادي فإن مساهمته سنة 2011 قدرت بـ [6]:

_ 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛

_ 4.8% من حجم الصادرات؛

_ 9.2% من حجم الإستثمار العالمي.

وما يوضح أهمية هذا القطاع كمحرك للنمو والإزدهار الإقتصادي، أي أن تطور قطاع السياحة والسفر لدولة ما ينعكس بالإيجاب على حجم العمالة ومن ثم على حجم الدخل الوطني، ومن ثم تحسين وضعية ميزان المدفوعات وكذا مستوى المعيشة، هو أن له نوعين من التأثير هما [7]:

التأثير المباشر: ويتعلق بما يمثله الإنفاق في هذا القطاع من دخل مباشر لعناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج أو الخدمة ببنودهما المختلفة، حيث ينقسم إلى قسمين رئيسيين :قسم يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاع السياحي، والآخر يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاعات الموردة للقطاع السياحي.

انعكاس غير مباشر : ويتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية بالأثر المضاعف للإنفاق السياحي، والذي يطلق علية اصطلاح "المضاعف السياحي Tourism Multiplier" ويتمثل في مجموع الدخول المتولدة بعد ذلك خلال دورات الإنفاق السياحي، ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه المشاركين في تقديم المنتج السياحي، يوجهونه في إطار تلبية احتياجاتهم نحو الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات وهذا ما يسمح عن طريق الميل الحدي للإستهلاك باستمرار توليد دخول جديدة لأطراف أخرى من أصحاب عناصر الإنتاج في قطاعات مختلفة، ستقوم بدورها بإنفاق جزء من هذه الدخول على احتياجاتها الإستهلاكية، وهكذا تستمر دورة الدخل والإنفاق حتى يتلاشى أثر الإنفاق الأولى ، كما أنها تتسبب في توليد دخول عامة تساهم في تدعيم الاستثمارات العمومية بفضل ما تسببه من زيادة الموارد الضريبية المفروضة على نشاط السياح، وبطبيعة الحال فإن التزايد النهائي في الدخل

المنارة للاستشارات

خلال دورة إنفاق مدتها سنة يكون أعلى من التزايد الأولى الذي ولده الإنفاق المباشر للسياح.

وعلى هذا الأساس تبرز ضرورة الإهتمام بمدى تنافسية هذا القطاع على المستوى الدولي، لأنها توضح المستوى الذي وصلت إلية الإستراتيجيات والسياسات المهتمة بتسيير هذا القطاع، حيث أن ذلك يمكن من معرفة عوامل النجاح والضعف ومن ثم العمل على تعزيز نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف بما يساهم في تعزيز تنافسية هذا القطاع دوليا ومن ثم الإستفادة بشكل أكبر ن تأثيراته الإيجابية على النشاط الإقتصادي والإجتماعي.

2. مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر:

يتولى المنتدى الإقتصادي العالمي وبصفة دورية إصدار تقرير التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر والذي يشمل 133 دولة، إذ يكون الهدف من خلال إعداده هو قياس وتحديد العوامل والسياسات التي تعمل على تطوير قطاع السياحة والسفر في مختلف الدول. حيث يغطي هذا التقرير دراسة ما مجموعه 14 مؤشرا فرعيا تجمع في 3 مؤشرات رئيسية وهي: الإطار التنظيمي، بيئة الأعمال والبنية الأساسية و الموارد البشرية الثقافية والطبيعية، حيث أن تركيبة هذا المؤشر تبرز كما يلي:

المنارة للاستشارات

الشكل 01: تركيبات مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر

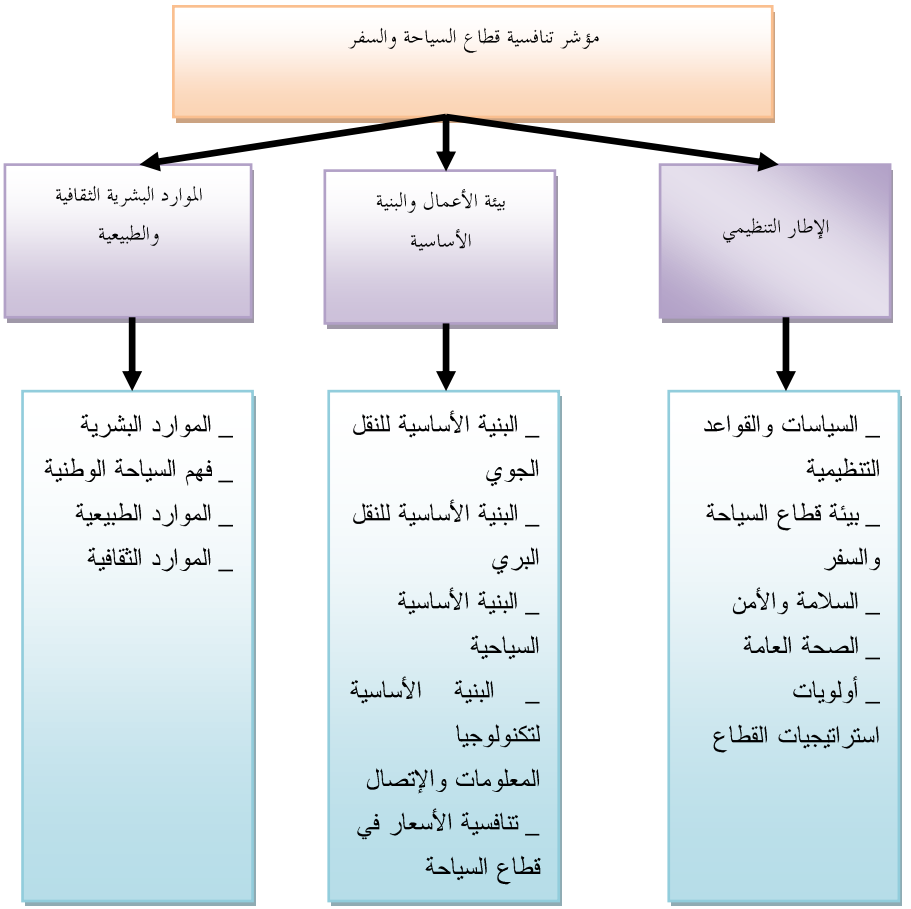

Source: Jennifer Blanke and Thea Chiesa :: The Travel & Tourism Competitiveness Report, World economic forum ,2007, p6.

وانطلاقا من المؤشرات السابقة نجد ترتيب أفضل 5 الدول من حيث واقع قطاع السفر والسياحة فيها سنة 2011 كما يلي:

المنارة للاستشارات

الجدول 01: ترتيب أفضل 5 دول من حيث واقع قطاع السفر والسياحة سنة 2011

المؤشرات / الدول	المؤشر الإجمالي		الإطار التنظيمي		بيئة الأعمال والبنية الأساسية		الموارد البشرية الثقافية والطبيعية	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
سويسرا	1	5.68	1	5.99	1	5.58	2	5.48
ألمانيا	2	5.50	12	5.67	2	5.57	5	5.26
فرنسا	3	5.41	7	5.71	8	5.35	9	5.18
النمسا	4	5.41	3	5.89	12	5.19	10	5.13
السويد	5	5.34	11	5.67	15	5.15	8	5.21

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنة 2011.

أما من ناحية أفضل الدول في سنة 2011 ترتيبا في كل محور من المحاور الثلاثة التي يستند عليها مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر نجد [8]:

فيما يخص محور الإطار التنظيمي أن سويسرا، إيسلندا والنمسا تحتل المراتب الثلاثة الأولى على الترتيب؛

فيما يخص محور بيئة الأعمال والبنية الأساسية نجد المراتب الثلاثة الأولى تحتلها على الترتيب دول سويسرا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛

أما فيما يخص محور الموارد الطبيعية الثقافية والبشرية فإن المراتب الثلاثة الأولى على الترتيب عادت إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا والمملكة المتحدة البريطانية.

مكانة قطاع السياحة والسفر في الجزائر دوليا

أوضح تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر كما يبرزه الجدول 02 مكانة تنافسية هذا القطاع في الجزائر مع بقية دول العالم، بحيث أنها جاءت في مراتب جد متدنية تعكس الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة والسفر في الجزائر ويعزز من التحديات التي تواجهه قصد الرقي بصناعة هذا القطاع ودعم دورها في عملية النمو و الإزدهار الإقتصادي.

المنارة للاستشارات

الجدول 02: تطور تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر سنوات: 2007، 2009 و 2011.

السنوات	2007 (124 دولة)	2009 (133 دولة)	2011 (139 دولة)
الترتيب العام	93	115	113
قيمة المؤشر	3.67	3.31	3.37

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنوات:2009،2007 و2011.

يتوضح لنا من خلال الجدول أعلاه الوضعية الصعبة التي يتواجد عليها قطاع السياحة في الجزائر، حيث أن تنافسيته بعيدة كل البعد عن المستويات والمعايير الدولية، رغم ما تتوافر عليه الجزائر من إمكانيات ومقومات تسمح لها بالرقي والنهوض بصناعة هذا القطاع ومن ثم الإستفادة من تأثيره على النشاط الإقتصادي سواء كان تأثيرا مباشرا أو غير مباشر.

وقد شهدت حركة السياح بالنسبة للجزائر الوافدين سواء من حيث الحجم أو قيمة المداخيل المسار الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل 02: قيمة مداخيل وحجم السياح الجزائر 1995- 2009

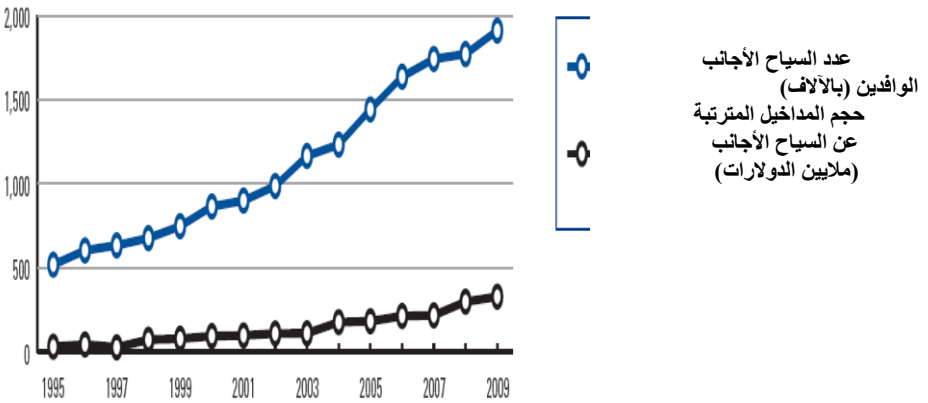

p 110. **Source :** Jennifer Blanke and Thea Chiesa ::op-cit,

المنارة للاستشارات

ويتوضح لنا من خلال الشكل السابق كيف أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر شهد تزايدا ملحوظا طوال الفترة 1995- 2009 خصوصا بعد تحسن الوضع الأمني الذي كان يعتبر الهاجس الأكبر لتوافد السياح الأجانب، لكن الملاحظ أيضا هو أن المداخيل المحصل عليها من توافد السياح الأجانب تعتبر ضئيلة والسبب في ذلك هو ضعف الخدمات المرافقة للنشاط السياحي وهو ما يعكسه ترتيب الجزائر العام وحتى على مستوى المؤشرات الفرعية الخاصة بذلك الجانب كما سنوضحه لاحقا.

أ. تنافسية الإطار التنظيمي لقطاع للسياحة والسفر في الجزائر

يقوم الإطار التنظيمي لقطاع السياحة والسفر على جملة من المقومات التي يستند عليها في تقييم تنافسية هذا القطاع من هذا الجانب، حيث أنه يرتكز على دراسة الأطر القانونية والتنظيمية التي من خلالها يتبين [9]:

- مدى مرونة القوانين والإجراءات التنظيمية فيما يخص الحصول على التأشيرة، التكاليف والتوقيت اللازم للبدء في مشروع استثماري؛
- مدى اهتمام الدولة المعنية بالبيئة وسعيها لحمايتها؛
- مدى توفر الحماية والأمن من خلال التركيز على حوادث المرور؛
- نوعية الرعاية الصحية ومدى تطورها من خلال توضيح مدى إمكانية الحصول على العلاج والمياه الصحية؛
- مدى اهتمام الدولة بقطاع السياحة والسفر وخصوصا من خلال حجم نفقاتها العامة لهذا القطاع وكذا مشاركاتها في التظاهرات والمعارض الخاصة بالقطاع على المستوى الدولي.

وقد شهدت تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر على مستوى الإطار التنظيمي بمختلف فروعه التطورات التي يعكسها الجدول التالي:

المنارة للاستشارات

الجدول 03: تطور تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر على مستوى الإطار التنظيمي سنوات 2007، 2009 و2011

المؤشرات السنوات	2007	2009	2011
الإطار التنظيمي	**89**	**108**	**112**
السياسات والقواعد التنظيمية	113	111	118
بيئة قطاع السياحة والسفر	82	116	120
السلامة والأمن	74	97	95
الصحة العامة	53	81	84
أولويات استراتيجيات القطاع	109	124	130

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنوات:2009،2007 و2011.

إن الملاحظ هو أن قطاع السياحة والسفر في الجزائر متخلف على مستوى الإطار التنظيمي، حيث شهدت تنافسيته تراجعات ملحوظة يمكن إرجاعها إلى عوامل داخلية مرتبطة بالجزائر في حد ذاتها كما يمكن إيعازها للتطورات الحاصلة دوليا في نفس القطاع والتي عملت على تراجع ترتيب الجزائر، لكن المؤكد هو أن الأسباب الرئيسية في هذا التراجع تعود بالأساس إلى الداخل وذلك في ضعف وعدم مرونة السياسات والقواعد التنظيمية الخاصة بالحصول على التأشيرات،التكاليف والتوقيت اللازم للبدء في مشروع استثماري من جهة، وكذا عدم بروز هذا القطاع كأولوية بالنسبة للحكومة الجزائرية سواء بسبب انخفاض حجم النفقات العامة الموجهة للقطاع أو بسبب قلة تمثيل الجزائر في التظاهرات والأحداث والمعارض الخاصة بالقطاع على المستوى الدولي.

ب. تنافسية بيئة الأعمال والبنية الأساسية لقطاع للسياحة والسفر في الجزائر:

ويشير محور بيئة الأعمال والبنية الأساسية إلى مدى تطور البنى التحتية سواء فيما تعلق الأمر بالنقل البري، النقل الجوي، المجال السياحي وكذا في مجال الإتصالات والمعلومات،بحكم ما توفره البنى التحتية من مرونة أكبر وراحة أعلى في انتقال السياح، زيادة على التركيز على مدى تنافسية الأسعار على مستوى هذا

المنارة للاستشارات

القطاع سواء من خلال أسعار التذاكر، معدل التضخم المحلي وأسعار الوقود والفنادق.

وقد جاءت تنافسية بيئة الأعمال والبنية الأساسية لهذا القطاع في الجزائر كما يلي:

الجدول 04: تطور تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر على مستوى بيئة الأعمال والبنية الأساسية سنوات 2007، 2009 و2011

المؤشرات السنوات	2007	2009	2011
بيئة الأعمال والبنية الأساسية	**93**	**98**	**110**
البنية الأساسية للنقل الجوي	101	110	103
البنية الأساسية للنقل البري	78	101	105
البنية الأساسية السياحية	114	95	122
البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والإتصال	118	97	107
تنافسية الأسعار في قطاع السياحة	09	32	35

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنوات:2009،2007 و2011.

ومقارنة بسنتي 2007 و 2009 فقد تدهورت تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر على مستوى بيئة الأعمال والبنية الأساسية، والذي يرجع إلى ضعف أداء هذا القطاع سواء من ناحية البنى الأساسية في مختلف جوانبها وكذا للتطور الذي تسجله بقية الدول على مستوى هذا الجانب مما عزز من تراجع تنافسية الجزائر دوليا، في حين أن هذا القطاع يحتل مكانة جيدة من حيث التنافسية السعرية رغم تراجعها سنتي 2009 و 2011 مقارنة بما كانت عليه سنة 2007 إلا أنها تبقى غير كافية في ظل عدم وجود بنى تحتية متطورة تساعد على توفير الراحة بشكل أساسي للسياح الأجانب.

المنارة للاستشارات

ج. تنافسية الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية لقطاع للسياحة والسفر في الجزائر:

يعتبر محور الموارد البشرية على درجة كبيرة من الأهمية في تنافسية قطاع السفر والسياحة لأي بلد، حيث أنه يشير إلى مدى تطور الموارد البشرية من ناحية التأهيل والمستوى المعرفي والدراسي، زيادة على عدد المواقع الثقافية والطبيعية ذات الصيت العالمي والتي تبرز في مجملها القدرات السياحية للبلد.

وبالنسبة للجزائر، يوضح الجدول 05 مدى ضعف تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر من حيث هذا الجانب، إذ أنه ورغم بروز الموارد الثقافية في مرتبة حسنة نسبيا لما تملكه الجزائر من مواقع ثقافية مصنفة دوليا، إلا أنها تبقى دون المستوى فيما يخص الموارد الطبيعية و البشرية لضعف التأهيل العلمي والمعرفي وخصوصا فيما يخص مدى فهم المجتمع للسياحة،وهذا كله ينعكس سلبا على توافد السياح الأجانب من جهة وعلى النشاطات المتعلقة بالقطاع من جهة أخرى.

الجدول 05: تطور تنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر على مستوى تنافسية الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية سنوات 2007، 2009 و2011

المؤشرات / السنوات	2007	2009	2011
الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية	**127**	**127**	**116**
الموارد البشرية	101	101	91
الفهم الوطني للسياحة	/	132	129
الموارد الطبيعية	65	105	99
الموارد الثقافية	65	69	72

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي حول تنافسية قطاع السياحة والسفر لسنوات:2009،2007 و2011.

المنارة للاستشارات

المحور الثالث: تحديات قطاع السياحة في الجزائر

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة والسفر في الجزائر من خلال ما أوردته مختلف تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي لعديد السنوات يثبت أن هذا القطاع يوجه العديد من التحديات حتى يتحول إلى قطاع قائم بحد ذاته في النشاط الإقتصادي بالجزائر ويساهم في دعم النمو والإزدهار الإقتصادي، وذلك تماشيا مع سعي الجزائر للخروج تدريجيا من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات وتنويع النشاط الإقتصادي والتأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على توليد الثروة وتوفير مناصب شغل تساهم في خلق ديناميكية للنشاط الإقتصادي بالجزائر.

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من الوقائع السابقة يمكن الإشارة إلى جملة من التحديات التي تعتبر أساسية ويتوجب على صناع القرار أخذها بعين الإعتبار في إطار بناء استراتيجية مثلى للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر ومن ثم الإستفادة من تأثيراته الإيجابية المباشرة وغير المباشرة على النشاط الإقتصادي الوطني.

1. زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة:

إن تطور قطاع السياحة والسفر بالجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمامات و أولويات السياسة الإقتصادية في الجزائر، وذلك يكون من خلال زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها وتسمح باستمرارية تطوره، حيث أن رقي هذا القطاع يتطلب سهر الهيئات العمومية على توفير أفضل الظروف التي تمكن من استقطاب السياح الأجانب، وذلك من خلال [10]:

- بناء المنشآت الأساسية والبنى التحتية ؛
- عقد اتفاقات شراكة وتعاون مع الدول المتطورة سياحيا للإستفادة من خبراتها وتجارها؛
- إنشاء مشاريع سياحية؛
- تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة

المنارة للاستشارات

2. تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع:

تتعاظم أهمية الموارد البشرية خصوصا في القطاعات الخدماتية التي تعتمد على العنصر البشري في أدائها، وعلى هذا الأساس فإن تكوين العنصر البشري في مجال السياحة يعتبر أمرا ضروريا، قصد النهوض بمستوى الخدمات والرقي به لمستوى العالمية من جهة، وبما يساهم من جهة أخرى أيضا في تحسين طرق التسيير السياحي وكذا خلق ثقافة السياحة في أوساط المجتمع وتشجيعه على تقبل الآخر.

والجزائر عملت منذ نهاية الستينات على تأسيس مدارس خاصة بالتكوين السياحي من خلال مركزي التكوين المهني في كل من وهران وقسنطينة، ثم معهدي تيزي وزو و بوسعادة فالمعهد العالي للفندقة بالجزائر العاصمة، لكن غياب الدعم والإشراف والإهتمام الحكومي زيادة على عدم وجود استراتيجية واضحة ترتكز عليها عملية التكوين ساهم في تراجع دور هذه الهيئات في عملية خلق موارد بشرية مؤهلة في المجال السياحي [11].

أما من ناحية توليد ثقافة سياحية في أوساط المجتمع، فإن احتلال الجزائر للمرتبة 129 عالميا فيما يخص تنافسية الفهم الوطني للسياحة على مستوى قطاع السياحة والسفر لخير دليل على صعوبة التحدي الذي تواجهه ، حيث مازال المجتمع يعاني من حالة انغلاق اجتماعي وعدم استعداد للتفتح على الآخر خصوصا مع ارتباط السياحة بعديد القضايا التي تتنافى وعادات وتقاليد المجتمع، مما يجعل من إمكانية انفتاح المجتمع على السياحة بجميع جوانبها أمرا في غاية التعقيد ويضع عائقا أمام جهود النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، ولو أن ذلك يمكن تجاوزه عن طريق العمل على ضبط النشاط السياحي بما يتماشى والوضع الإجتماعي السائد رغم ما قد يكون لذلك من تأثير محدود على تطور القطاع السياحي في وجهة نظر الكثير من المختصين.

المنارة للاستشارات

3. تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية:

تثبت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير قطاع السياحة، حيث أنها توفر سهولة الحركة وربح الوقت والجهد ومن ثم توفير الراحة والطمأنينة في نفوس السياح، ورغم أن الجزائر ومنذ سنة 2001 شرعت في تطوير بنيتها التحتية إلا أن تلك الجهود لا زالت غير كافية ليكون لها تأثير كاف على تطور قطاع السياحة في الجزائر.

فالجزائر أمام تحد تطوير منشآتها السياحية التي تتماشى وما تملكه من مواقع سياحية وهذا في إطار تعزيز توفير الخدمات التي ترافق عادة النشاط السياحي، إذ انه لا معنى من توافر مواقع سياحية دون أن يواكبها خدمات النقل، والإطعام والمبيت وهذا كله لا يتأتى إلا من خلال تواجد منشآت وبنى تحتية تمكن من توفير ذلك ومواصفات عالمية.

فالواقع يشير فيما يخص الفنادق إلى عجز في طاقات الإستقبال وعدم استجابة الكثير منها للمعايير الدولية، أما فيما يخص النقل فيسجل سوء الخدمات بشكل كبير خصوصا النقل الجوي (التأخر في الرحلات وسوء الربط بين المناطق السياحية المعروفة)، وهو ما يدفع إلى ضرورة توسعة طاقات الإستقبال ،توسعة الموانئ والمطارات و تهيئة شبكات الطرق والسكك الحديدية خصوصا بين مختلف المواقع السياحية المعروفة لتسهيل الحركة والتنقل.

4. تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع:

إن احتلال الجزائر للمرتبة 112 عالميا فيما يخص تنافسية الإطار التنظيمي يدل على تخلف الأطر التنظيمية والرقابية على مستوى هذا القطاع وبالتالي بروزها كعراقيل تساهم في الحد من رقيه وتطور مساهمته في النشاط الإقتصادي.

حيث يتعين على الجزائر تحسين إجراءات الحصول على التأشيرات لتجنب التأخير وما لذلك من تفضيل للسياح الأجانب لوجهات سياحية في بلدان أخرى ذات تسهيلات أفضل، كما يتعين عليها وتماشيا مع المعايير الدولية تحسين وتبسيط

المنارة للاستشارات

اجراءات التأسيس والبدء في المشاريع الإستثمارية أمام القطاع الخاص بما يعزز من تطور الخدمات المقدمة.

5. تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي:

إن من أهم الأمور المؤثرة على توافد السياح ليس فقط المواقع السياحية، وإنما تمتد لتشمل حتى الخدمات المرافقة التي تسمح للسياح الأجانب بالإستمتاع بأوقاتهم وتجنب التعب وضياع الوقت والجهد، وفي الجزائر فإنه يسجل نقص كبير في هذا المجال وذلك من خلال [12]:

- ضعف الخدمات المصرفية: حيث أن تخلف المنظومة المصرفية في الجزائر وعدم مواكبتها للتطورات الدولية انعكس سلبا على طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة خصوصا من حيث وسائل الدفع والتي لا تتوافق في الغالب وطلبات الأجانب؛
- ضعف تكنولوجيا الإعلام والإتصال التي تشهد تطورات كبيرة في العصر الحالي؛
- ضعف أداء وكالات الأسفار وعدم تكيفها ومواكبتها للتطورات الدولية.

6. اتباع سياسة ترويجية فعالة:

يتعين على الجزائر وقصد التعريف بتراثها السياحي وقدراتها في هذا المجال اتباع سياسة ترويجية تسمح بإيصال أفضل صورة عنها إلى الخارج، ونظرا للظروف الصعبة التي مرت ها الجزائر على المستوى الأمني فإنها مطالبة بإزالة كل الشكوك التي قد تتبادر إلى الأجانب حول مدى توفر السلامة والأمن فيها باعتبارهما عاملين جد مؤثرين على توافد السياح لأي بلد.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على تطوير الإستراتيجيات التسويقية، والتي ترتكز على استغلال جميع فضاءات الإتصال والمشاركة بقوة في التظاهرات والمعارض السياحية الدولية للتعريف بالتراث السياحي الجزائري ومختلف الخدمات والحوافز الموفرة للسياح المتوافدين إليها.

المنارة للاستشارات

خاتمة:

إن أهمية الدور الذي تلعبه السياحة كقطاع حيوي في النشاط الإقتصادي يزيد من ضرورة العمل على تدعيم تنافسيته الدولية بما يسمح بتعزيز دوره في المساهم في النمو والإزدهار الإقتصادي ومن ثم تحسين مستويات المعيشة.

وتعتبر التنافسية من الموضوعات الهامة في العصر الحالي خصوصا مع انفتاح الدول على بعضها البعض، حيث بات ازدهار ورقي صناعة السياحة كقطاع مرتبطة بمدى قدرته على المنافسة دوليا، وهذا لا يتأتى إلا من خلال العمل المتواصل على دراسة المقدرة التنافسية للقطاع دوليا لمعرفة مكانة هذا القطاع في أي مستوى ومن ثم القدرة على اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة له.

ويعاني قطاع السياحة في الجزائر من ضعف وتخلف كبير في أدائه وتنافسيته، حيث يحتل مراتب متأخرة في جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي، وهو ما يضع الجزائر أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وهي التي تسعى للخروج بالإقتصاد الوطني من تبعية المحروقات والعمل على تنويعه بما يساهم في خلق ثروة حقيقية ومناصب شغل تؤسس لديناميكية في النشاط الإقتصادي الوطني، حيث أنه وانطلاقا من قراءة في واقع هذا القطاع، فإن السلطات مجبرة على مواجهة جملة من التحديات أهمها:

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة؛
- ✓ تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع؛
- ✓ تطوير البنى التحتية والمنشآت الأساسية؛
- ✓ تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي؛
- ✓ اتباع سياسة ترويجية فعالة.

المنارة للاستشارات

الهوامش والإحالات:

1. محمد عدنان وديع: القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد 24،ديسمبر2003، ص7.
2. مريمت عديلة، بن يوب فاطمة: تنافسية الدول:تجارب من الواقع، الملتقى الوطني الأول حول :دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، 2011،ص2.
3. المرجع السابق، ص2.
4. برحال عبد الوهاب، سرحان سامية: تقييم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفقا لمؤشر التنافسية العالمي، الملتقى الوطني الأول حول :دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، 2011،ص4.
5. محمد عدنان وديع: مرجع سبق ذكره، ص7.
6. Jennifer Blanke and Thea Chiesa :: The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011, World economic forum , p3.
7. التقرير الإقتصادي العربي الموحد: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، ص 224.
8. Jennifer Blanke and Thea Chiesa : op-cit, p p 12,14
9. Ibid, pp 487,488
10. عامر عيساني: الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010، ص143.
11. هدير عبد القادر: واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 27،28.
12. عامر عيساني: مرجع سبق ذكره، ص ص 125،126.

المنارة للاستشارات